البعد البيئي والتشريعي

أولا– البعد البيئي ( المشكلات البيئية )

تعتبر المدن أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة ، كما ينتج عن عمليات البناء الكثيرة والمعقدة كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة, و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط, وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية العمرانية وتلبية احتياجات السكان ضرورة ، لكنها لا يمكن أن تكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة ، و قد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ ، بل نتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري, وما دلت عليه الدراسات وما تراءى للعالم من محدودية الموارد زمانا و مكانا و ما يمكن أن يصير إليه مستقبل الأجيال الحالية و القادمة إذا واصلنا على النهج نفسه في استنزاف الموارد خاصة غير المتجددة منها .

وبالتالي تعتبر البيئة كمركب هام جدا في أي عملية تنمية عمرانية مهما كان حجمها الزمني أو المكاني,كما لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب, بل تعدى ذلك إلى مايسمى بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري ، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والطاقة المتجددة ، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لابد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري . [[1]](#footnote-1)

ثانيا – البعد التشريعي أو القانوني ( منظومة التشريعات العمرانية ) :

لا يمكن للتخطيط العمرانى أن يحقق أهدافه ، ولا يمكن أن يكون أداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية الحضرية والريفية، إلا إذا استند إلى تشريعات وقوانين ملزمة وحاسمة تضعه موضع التنفيذ.

وعلى اعتبار أن هذا الموضوع هو محور هذه الدراسة عموما ، فسيكون له الشأن الأكبر في التفصيل والشرح الكافي في الفصول اللاحقة ، إن شاء الله تعالى .

وبعد ما استعرضنا تاريخ تطور القوانين وتعدد مصادرها وكيف وصلت في وقتنا الحاضر وإلى الفروع الكثيرة المتنوعة والمتعددة ، وبيان مفهوم التخطيط الحضري والعمراني ، والوقوف على أهم الأسس والمرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها .

فإننا في الفصل التالي سوف نسل الضوء على موضوع التشريعات التخطيطية ، وكيف تعتبر اليوم عنصرا أساسيا وهاما جدا ضمن خطط وبرامج التخطيط العمراني ، وإحدى أهم أدوات التنمية الحضرية المستدامة .

1. - يوسف لخضر حمينة / نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية و التطبيق/ دراسة حالة مدينة المسيلة – الجزائر [↑](#footnote-ref-1)